المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (4) - أكتوبر 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

دور السياسة المالية في تخفيض الفقر وعدالة توزيع الدخل في رواندا منذ عام 1994

أحمد محمد محمد الباسل

دكتوراة الفلسفة في الاقتصاد
الادارة العامة لشئون العضو المنتدب، للشركة المصرية للاتصالات، القرية الذكية، مصر
ahmed.m.elbasel2022@gmail.com

The Role of Fiscal Policy in Reducing Poverty and Equitable Income Distribution in Rwanda Since 1994

Ahmed Mohamed Mohamed Elbasel

PhD in Economics
The General Administration of Managing Director Affairs, the Telecom Egypt Company, Smart Village, Egypt
ahmed.m.elbasel2022@gmail.com

DOI: 10.21608/ijppe.2024.389256 **URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.389256**

- تاريخ استلام البحث: 2024/5/14، وتاريخ قبوله: 2024/9/4
- توثيق البحث: الباسل، أحمد. (2024). دور السياسة المالية في تخفيض الفقر وعدالة توزيع الدخل في رواندا منذ عام 1994. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(4)، 109 – 137.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (4) - أكتوبر 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

دور السياسة المالية في تخفيض الفقر وعدالة توزيع الدخل في رواندا منذ عام 1994

المستخلص

شـهد الاقتصـاد الرواندي إبان النزاعات العرقية عام 1994 تراجعًا ملحوظًا، وزاد التدهور الاقتصـادي، فأثرت النزاعات بشكل سلبي على جميع قطاعات الاقتصاد؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد نسبة الفقر. ولأن للسياسة المالية أهمية كبيرة تنبع من أهدافها ووظائفها، فقد أخذت اهتمامًا في خطط الحكومة الرواندية ورؤيتها لعام 2020؛ سعيًا لتخفيض معدل الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. وتهدف الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في تخفيض معدل الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل في رواندا منذ عام 1994، وتفترض الدراسة أن هناك تأثيرًا للسياسة المالية على تخفيض الفقر وتوزيع الدخل في رواندا، واعتمدت في ذلك على أسلوب التحليل الوصفي وتحليل المؤشرات ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى أن رواندا قد حققت بعضًا من أهدافها، لا سيما زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1004 دولار عام 2022)، وانخفاض معدل الفقر ليصل إلى أقل من 23% عام 2020 وانخفاض فجوة الفقر لتصل إلى 0.43 عام 2023. كما أن هناك تحسنًا ملحوظًا في مؤشرات القطاع الصحي والتعليمي والسكني، من حيث الوصول إلى الكهرباء والمياه النظيفة والصرف الصحي والاتصالات. وأوضحت الدراسة أن إصلاح القطاع الزراعي قد لعب دورًا أساسيًّا في تخفيض نسبة الفقر والبطالة، حتى وإن لم تصل إلى النسب المستهدفة. إلا أن الفقر ما زال ظاهرة ريفية بالأساس، وما زالت نسبة التسرب من التعليم العالي عالية. كما أوضح الميزان التجاري لرواندا أنها بلد زراعي بالأساس ومستورِدة للكثير من السلع المصنعة؛ الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في النهوض بالقطاع الصناعي.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الفقر، توزيع الدخل، رواندا

المقدمة

للسياسة المالية أهمية كبيرة تنبع من أهدافها ووظائفها، فهي تعمل على تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها كالضرائب، والإنفاق العام. وتتطلب التنمية الاقتصادية إحداث زيادة كبيرة في الدخل القومي، وعندما تصل الدولة إلى ذلك تظهر مشكلة توزيع هذه الزيادة على أفراد المجتمع، وهنا يتبين أهمية الدراسات التي تحاول قياس العدالة في توزيع الدخل لمعرفة مدى مساهمة مشروعات التنمية الاقتصادية في القضاء على مشكلة الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع؛ لذا أخذت السياسة المالية أهمية في صياغة خطط الحكومة الرواندية؛ سعيًا لتخفيض الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، الأمر الذي دعاها إلى تبني العديد من الإصلاحات المالية اعتمادًا على زيادة الإنفاق على بعض القطاعات، وتبني بعض المبادرات وإصلاح القطاع الضريبي.

وتهدف الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية (متمثلة في زيادة الإنفاق العام على بعض القطاعات) في تخفيض الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل في رواندا منذ عام 1994. وتفترض الدراسة أن هناك دورًا إيجابيًّا للسياسة المالية في تخفيض معدل الفقر وتخفيض الفجوة في الدخول بين المواطنين في رواندا، واعتمدت على منهج التحليل الوصفي من خلال قراءة وتحليل المؤشرات ذات الصلة. وتم اختيار دولة رواندا لأنها قطعت شوطًا في إصلاح وتوجيه سياستها المالية، خاصة بعد الصراع الداخلي عام 1994 لتخفيض معدل الفقر.

وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث يتناول **القسم الأول** ماهية السياسة المالية والفقر وتوزيع الدخل والنظريات المفسرة والدراسات السابقة، ويوضح **القسم الثاني** تطور السياسة المالية مع التركيز على جانب الإنفاق العام على بعض القطاعات، وأهم الاستراتيجيات المعتمدة لتخفيض الفقر في رواندا، في حين يستعرض **القسم الثالث** تطور مؤشرات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في رواندا، ويأتي **القسم الرابع** والأخير ليشير لأهم النتائج والتحديات والتوصيات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

تؤثر السياسة المالية على توزيع الدخل من خلال قنوات الضرائب والإنفاق العام، الأمر الذي يعزز العدالة في توزيع الدخل، فقد أدرك صندوق النقد الدولي الصلة بين توزيع الدخل والسياسة المالية في أواخر الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فكان هناك اعتراف متزايد بالآثار المحتملة لبرامج التكيف الهيكلي على الفقر وعدم المساواة (IMF Staff, 2014)، حيث يمكن لكل من سياسات الضرائب والإنفاق تغيير توزيع الدخل على المدى القصير والمتوسط.

ماهية السياسة المالية وأهدافها وأدواتها

يختلف مفهوم السياسة المالية من دولة إلى أخرى وفقًا لما تسعى إليه الدول من أهداف، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، **وتُعرف السياسة المالية** بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بهدف تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة في ذلك الوسائل المالية، لا سيما الضرائب والرسوم والنفقات والقروض العامة، وذلك للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية للدولة (Von Thadden, 2003).

وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن المالي والتوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، حيث لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها الأفراد من مقدار معين من المنتجات والخدمات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعًا أقرب إلى العدالة من خلال زيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد، مثل: الصحة، والتعليم، والمرافق الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر (عبد الحميد، 2005).

وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية في الإنفاق العام والضرائب، وتعرف **النفقة العامة** على أنها مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (عناية، 1998). وتعمد الحكومة على سياسة مالية توسعية إذا تطلب الأمر مزيدا من الإنفاق على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق أهدافهما، والعكس صحيح في حالة اتباع سياسة مالية انكماشية.

أما **الضرائب** (أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة)، فهي أداة مالية تستخدمها الدولة في اقتطاع جزء من ثروة الفرد عن طريق الجبر دون مقابل خاص بقصد تحقيق النفع العام، وهي من أفضل الوسائل لتمويل الحاجات العامة، لا سيما الحاجات الاجتماعية. وتطور مفهوم الضريبة خلال الفترات الماضية، فتغيرت أهداف الضريبة وفقًا للفلسفة السياسية والاقتصادية السائدة (القريشي، 2007). وتعمد الحكومة إلى زيادة المعدلات الضريبية (سياسة مالية انكماشية) إذا تطلب الأمر تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، لا سيما تخفيض التضخم أو السيطرة عليه، والعكس صحيح إذا استهدفت النمو الاقتصادي والبطالة (سياسة مالية توسعية).

إزاء ما تقدم، تستطيع الحكومة زيادة الضرائب على الطبقات الغنية وتخفيضها على الطبقات الفقيرة أو زيادة الإنفاق العام على المشروعات الخدمية والقطاعات غير الإنتاجية في الاقتصاد، لا سيما الصحة والتعليم والخدمات الأخرى التي يستفيد منها الفقراء وأصحاب الدخل المحدود بشكل مباشر، وإعادة توزيع الدخل لصالحهم.

ماهية الفقر وتوزيع الدخل

يختلف مفهوم الفقر عن التخلف الاقتصـــادي، حيث يعبر الثاني عن خلل اقتصـــادي وحضـــاري واجتماعي ساعدت على وجوده عوامل عديدة، ومع مشكلة التخلف الاقتصادي ومتلازمتها (مشكلة الفقر) تبرز مشكلة (سوء توزيع الدخل)، والتي تؤدي إلى زيادة معدلات الفقر في المجتمع. ويعرف الفقر كميًّا على أنه انخفاض الدخل بحيث لا يستطيع الفرد تلبية حاجاته الأساسية. وأيضًا يعرف على أنه عدم قدرة الفرد على كسب المال وعلى الاستهلاك والتملك والحصول على الغذاء كما يمكن أن يختلف مفهوم الفقر وفقًا للمكان والزمان (سليم وعبده، 2014).

ويقصد بتوزيع الدخل كيفية توزيع إجمالي الناتج المحلي للدولة بين سكانها، وأسلوب التوزيع يعكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله. أما التفاوت في توزيع الدخل فُيعد أخطر الأمراض الاقتصادية والاجتماعية لأنه يؤدي إلى تشـــرد فئة ليســـت بالقليلة من المجتمع؛ الأمر الذي يعني وقوع هذه المجموعة في دوائر التخلف والحرمان، كما يعني حصول نسبة كبيرة من السكان على نسبة قليلة من الدخل والعكس صحيح.

الجدير بالذكر أن التنمية الاقتصادية تتطلب إحداث زيادة كبيرة في الدخل القومي، وعندما يتحقق ذلك تظهر مشـــكلة كيفية توزيع الزيادة بين أفراد المجتمع، ومن هنا تظهر أهمية الدراســـات التي تحاول قياس العدالة في توزيع الدخل لمعرفة مدة مساهمة مشروعات التنمية الاقتصادية في القضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية. ومن الملاحظ أن عوائد التنمية ليست عوائد مادية فقط، إنما تتضمن عوائدًا اجتماعية تظهر فيها العدالة أكثر مما تظهر في مجرد التفاوت في توزيع الدخل (سليم وعبده، 2014).

أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للسياسة المالية

ظهرت عدة مدارس ونظريات اهتمت بالسياسة المالية وتناولت آثارها على التوازن الاقتصـادي، فقام الفكر الكلاسيكي على العديد من المبادئ المتعلقة بالسياسة المالية، وذلك خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ومن أهمها: ضرورة توافر الحرية الاقتصادية والسياسية بأوسع معانيها أمام القطاع الخاص، وبتحقيق الفرد مصلحته الخاصة وتحقيق رغباته من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، فإنه يحقق مصلحة الجماعة في الوقت ذاته وفقًا لمفهوم اليد الخفية "لأدم سميث"، فلا يوجد أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. وحتى يتحقق مفهوم الحرية الاقتصادية، فيستلزم عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد. وحتى لا تبالغ الدولة في تدخلها بحجة إشـــباع الحاجات العامة ورغبةً في أن يكون تدخل الدولة عند أدنى مستوى، قرر الاقتصاديون الكلاسيكيون بعض القواعد، يتمثل أهمها **في** (عتمان، 2003):

- **الدولة الحارسة**، أي لا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد إلا في أضيق الحدود وبما لا يؤثر على نشاطهم، حيث يقتصر دورها على تحقيق الأمن والدفاع والعدالة وتوفير المرافق العامة.

- **قاعدة توازن الموازنة ومحدوديتها**، أي ضرورة تعادل إجمالي إيرادات الدولة مع نفقاتها، وبذلك يتعين على الدولة أن تقوم أولًا بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق الحدود وبما يسمح بإشباع الحاجات الأساسية كالدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة.
- **قاعدة الحياد المالي للدولة**، أي لا يؤثر تدخل الدولة، سواء من خلال فرض الضريبة أو زيادة النفقات، على قرارات الأفراد وتصرفاتهم في القطاع الخاص، وأيضًا حيادية السياسة المالية من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

وبرغم أن العديد من الدول قد طبقت مبادئ وأسس الفكر الكلاسيكي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛ فإنها واجهت العديد من المشكلات والاختلالات الاقتصادية، وبمرور الوقت تفاقمت هذه المشكلات إلى أن حدثت أزمة الكساد الكبير في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929 (عتمان، 2003).

وبحدوث أزمة الكساد الكبير، تهاوت الأفكار والسياسة الاقتصادية الكلاسيكية؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية جديدة عرفت باسم "النظرية الكينزية" على يد الاقتصادي "جون كينز John Keynes"، حيث انتقد كافة الأسس التي بُنيت عليها النظرية الكلاسيكية. وفي ضوء المبادئ والأفكار التي يؤمن بها الفكر الكينزي، زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمًا أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات لإحداث تغير ملموس في الطلب الكلي، وأصبح للسياسة المالية دور في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي نطاق الفكر الكينزي تحوَّل دور الدولة الحيادي (الدولة الحارسة) –التي يقتصر دورها على إشباع الحاجات العامة– إلى الدور الإيجابي (الدولة المتدخلة) الذي يتجاوز إشباع الحاجات العامة إلى التدخل المباشر وغير المباشر في كافة القطاعات الاقتصادية، فلم تعد الضريبة أداة لجمع المال فقط، بل تنوعت أهدافها لتشمل تقريب الفجوة في الدخول بين الأغنياء والفقراء (عتمان، 2003).

الجدير بالذكر أن "كينز Keynes" قد ساهم في وضع أسس نظرية "المالية التعويضية"، والتي تكاملت أركانها على يد أنصاره هانسن Hansen وغيره، حيث أصبح للسياسة المالية دور هام في تحقيق أهداف المجتمع المختلفة (نصار، 2008). وظهر الفكر الاشتراكي، حيث تقوم الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج، وبالتالي تصبح الدولة تنتج جنبًا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة. وأهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي (النجار، 2002):

- تغيرت وظيفة الدولة، حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في كثير من المجتمعات، وتراجع النشاط والحافز الفردي.
- أصبح المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءًا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي، والذي يرتبط ارتباطًا كاملًا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل الوطني وتوجيهه.

وبذلك انتهى الفكر الكينزي والاشتراكي إلى أهمية دور الدولة وتدخلها في إحداث توازن اقتصادي واجتماعي، معتمدة في ذلك على بعض الأدوات، لا سيما أدوات السياسة المالية.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة Fuentes et al. (2020) إلى توضيح تأثير السياسة المالية على عدم المساواة في الدخل لبلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2000–2010)، وأوضحت الدراسة أن السياسة المالية ساعدت في تخفيض عدم المساواة في الدخل بشكل هامشي؛ فكان الإنفاق على التعليم، وضرائب الدخل، ومساهمات الضمان الاجتماعي ذات تأثير في تخفيض عدم المساواة في الدخل. كما انتهت الدراسة إلى أن التحويلات الاجتماعية أداة مالية أكثر فاعلية في الحد من عدم المساواة في الدخل من أداة الضرائب. وهدفت دراسة Adelowokan et al. (2020) إلى توضيح تأثير السياسة المالية على الحد من الفقر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة (1999 – 2016)، وقد انتهت الدراسة إلى أن الإيرادات الضريبية لم تكن ذات تأثير للحد من الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء أو أن السياسة المالية ليس لها علاقة بالحد من الفقر في المنطقة.

كما هدفت دراسة Malla & Pathranarakul (2022) إلى قياس التفاوت في توزيع الدخل في البلدان النامية والمتقدمة (68 دولة منها 35 دولة متقدمة و33 دولة نامية) خلال الفترة (2000 – 2019)، وقد انتهت الدراسة إلى تزايد التفاوت في الدخل في البلدان النامية والبلدان المتقدمة في السنوات الأخيرة على الرغم من تزايد مستوى النمو الاقتصادي باستمرار في جميع أنحاء العالم، كما تبين تأثير ضريبة الدخل في التخفيف من عدم المساواة في الدخل في البلدان النامية وليس في البلدان المتقدمة.

وهدفت دراسة فواز (2021) إلى قياس أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر في مصر خلال الفترة (1990– 2020)، ووجدت الدراسة أنه لا يوجد تأثير للسياسة المالية من خلال أدواتها كالضرائب والإنفاق العام على الفقر في الأجل القصير. وهدفت دراسة Benneth (2007) إلى دراسة فاعلية السياسة المالية كأداة للتخفيف من حدة الفقر (حالة نيجيريا)، وقد تمت دراسة ثلاثة سيناريوهات مختلفة، تتمثل في: التحويلات إلى الأسر الفقيرة، واستهداف الإنفاق الحكومي، وتعديل التعريفات الجمركية على الواردات. وأوضحت النتائج أن استهداف الإنفاق الحكومي كان الأداة الأقوى للحد من الفقر بشكل فعال. علاوة على ذلك، يؤدي تعديل التعريفات إلى تفاقم التفاوت في الدخل بين الأسر. واقترحت الدراسة أنه في إطار السعي للحد من الفقر في نيجيريا، ينبغي تصميم السياسة المالية بحيث يتم تركيز الإنفاق الحكومي بشكل يضمن توفير السلع التي تحتاجها الأسر الفقيرة.

وسعت دراسة Bizoza & Simons (2019) إلى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر في رواندا خلال الفترة (2001–2015)، وانتهت النتائج إلى أن النمو الاقتصادي كان مدفوعًا بشكل أساسي بقطاع الخدمات، حيث يساهم بحوالي 49.7% في الناتج المحلي الإجمالي، وأوضحت انخفاض الفقر بنسبة

19.8%، في حين انخفض الفقر المدقع بنسبة 23.7% خلال الفترة (2001 –2015). كما انتهت إلى أن الحد من الفقر وضمان النمو المستدام أمر ممكن على المدى المتوسط والطويل. وتُظهر النتائج أن جهود الحد من الفقر سوف تحتاج إلى التركيز على المناطق الريفية، ومن المتوقع أن تساهم سياسة التحضر والمدن الناشئة في رواندا بشكل أكبر في الحد من الفقر، وخاصة في إنشاء البنية التحتية اللازمة للمعاملات الاقتصادية.

وهدفت دراسة Kunawotor et al. (2022) إلى توضيح الآثار التوزيعية لكل من السياسات المالية والنقدية في إفريقيا خلال الفترة (1990–2017)، وانتهت النتائج إلى أن إعادة التوزيع المالي كانت ذات فاعلية في إفريقيا، حيث ساهمت ضرائب الدخل والتحويلات في خفض معاملات جيني، حتى وإن كان بشكل نسبى. وكانت الضرائب المباشرة التصاعدية أداة فعالة في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. كما تبين أن الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي والابتدائي يقلل التفاوت في الدخل، في حين أن الإنفاق الحكومي على التعليم الثانوي والتعليم العالي يؤدي إلى زيادة التفاوت في الدخل.

وبذلك يتبين أن هناك تباينا في تأثير السياسات المالية للحد من الفقر وعدالة التوزيع ما بين دولة وأخرى، ووقد ركزت الدراسة الحالية على السياسة المالية (من حيث زيادة الإنفاق على بعض القطاعات) ودورها في تخفيض الفقر مع اختلاف إطارها الزماني عن الدراسات السابقة، وما انتهت إليه من توصيات مهمة.

تطور السياسة المالية في رواندا وأهم الاستراتيجيات المعتمدة في تخفيض الفقر

تقع جمهورية رواندا في وسط شرق إفريقيا، وتحدها أوغندا شمالًا، والكونغو الديمقراطية غربًا، وبوروندي جنوبًا، وتنزانيا شرقًا. وعاصمة رواندا هي كيغالي، وتبلغ مساحتها 26340 كم². وقد حققت رواندا تقدمًا ملحوظًا في بعض القطاعات الاقتصادية خلال العقدين الماضيين، ونموًا مستدامًا بمعدلات سريعة، وهو ما يمثل تغييرًا ملحوظًا عما كانت عليه قبل عام 1994 (McKay & Verpoorten, 2016). وقد بلغ عدد سكانها 13.8 مليون نسمة عام 2022، وبلغت نسبة من يعيشون في الحضر 17.4% تقريبًا من السكان عام 2020 (African Development Bank Group, 2023).

تطور أهداف السياسة المالية وآلية عملها في رواندا

شهد الأداء الاقتصادي في رواندا تراجعًا خلال النصف الأول من التسعينيات، فقد أدت النزاعات العرقية عام 1994 إلى زيادة التدهور الاقتصادي وأثرت بشكل سلبي على جميع القطاعات الاقتصادية، فانخفض إنتاج قطاع النقل والاتصالات، والإنتاج الصناعي، والصادرات الزراعية، خاصة صادرات البن (Ndikumana, 2001)؛ الأمر الذي دعا الحكومة إلى صياغة خطط جديدة، معتمدة في ذلك على السياسة المالية، حيث يتم تحديد مستوى الإنفاق الحكومي والإيرادات وفقًا لأهداف وخطط الحكومة. ولتحقيق أهداف النمو، ركزت الحكومة في إنفاقها الاستثماري على قطاعات بعينها، بالإضافة إلى تقديم الإعانات إلى قطاع الخاص (Mbonigaba et al, 2022).

وقد عمدت الحكومة إلى تبني برنامج إعادة الإعمار، للحد من الفقر خلال الفترة اللاحقة للإبادة الجماعية، اعتمادًا على تحسين البنية التحتية، والاهتمام بالتعليم والصحة، وتحسين المساواة بين الجنسين، ثم دعم القطاع الزراعي بشكل أساسي وزيادة إنتاجيته، فكانت السياسة المالية التوسعية من أهم أدوات النمو الاقتصادي في رواندا، كما أنشأت الحكومة وحدة مراقبة الفقر في وزارة المالية (Ndikumana, 2001).

إزاء ما تقدم، وضعت رواندا عام 2000 رؤيتها لعام 2020، والتي تدور حول ست ركائز أساسية، هي: (1) الحكم الرشيد، (2) تنمية الموارد البشرية والاقتصاد القائم على المعرفة، (3) دور القطاع الخاص، (4) تطوير البنية التحتية، (5) الإنتاج الزراعي الموجهة نحو السوق، (6) التكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي. ولضمان تنفيذ رؤية 2020، سعت الحكومة إلى ترجمة عملية التخطيط إلى برامج متوسطة المدى، كالاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر National Poverty Reduction Strategy (PRS)، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للاستثمار National Investment Strategy(NIS). كما تم تفعيل استراتيجية الحد من الفقر من خلال استراتيجيات قطاعية متوسطة المدى (Food and Agriculture Organization of the United Nations, n.d.). وعلى الجانب الآخر، كان هناك اتجاه لزيادة الحصيلة الضريبية لتمويل نفقات التنمية.

تطور القطاع الضريبي في رواندا

للدولة وظائف عديدة، منها وظيفتها الاستخراجية (تجميع الإيرادات وزيادتها) والتوزيعية، وتلعب الضرائب دورًا رئيسيًّا في مساعدة البلدان الإفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية، حيث تهدف الحكومات الإفريقية إلى استخدام الضرائب لتمويل احتياجات البنية التحتية، وتوفير بيئة مالية مستقرة تعتمد على تعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطنين، والتأكد من تقاسم تكاليف وفوائد التنمية بشكل عادل (Harelimanam, 2018). وسيتم التركيز في هذا الجزء على تطور الإصلاحات الضريبية وأهدافها.

وخلال فترة التسعينيات، تأثرت الإيرادات المالية في رواندا سلبًا لعدة أسباب، منها: ضعف القدرة على إدارة الضرائب (الافتقار إلى القوى العاملة الماهرة والتكنولوجيا المناسبة لتحصيل الضرائب)، ومنح إعفاءات ضريبية واسعة للمؤسسات العامة والبعثات الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية والمستثمرين من القطاع الخاص في كثير من الأحيان. كما أثرت الصراعات العرقية على النشاط الاقتصادي، ففي أعقابها انهارت القاعدة الضريبية، وانخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 75% (McKay&Verpoorten, 2016).

ونظرًا لأن رواندا كانت تتجه إلى الانتقال إلى دولة متوسطة الدخل، فعمدت إلى زيادة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تدابير مختلفة (UNICEF, 2022). وقد شرع النظام الرواندي الجديد حينها في إصلاح مالي لزيادة الإيرادات الضريبية لتمويل النفقات العامة وفقًا لأهدف التنمية (Ndikumana, 2001)، فتم إنشاء هيئة الإيرادات الرواندية Rwanda Revenue Authority (RRA) عام 1998، وعمدت

الهيئة إلى تنفيذ إجراءات استراتيجية الإيراد متوسطة المدى Medium Term Revenue Strategy (MTRS)، وتحديد حزمة من الإصلاحات الضريبية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية (MFEP, 2021).

كما طالت الإصلاحات الضريبية الناحية الإدارية والقانونية لتعزيز تنمية رأس المال البشري، فضلًا عن إقرار تشريعات ضريبية جديدة. وتعمل الاستراتيجية على تعبئة الموارد المحلية التي ستغطي الخدمات الأساسية للمواطنين، وخاصة أفقر شرائح المجتمع. وكان تحسين الامتثال الطوعي خلال السنوات الأخيرة من أهم أسباب زيادة الإيرادات من خلال رقمنة الإيداع الضريبي وطرق الدفع (IMF, 2022). ومع تحسن الظروف الأمنية الداخلية وعودة الإنتاج، انتعشت الإيرادات الضريبية تدريجيًّا، وتجاوزت الإيرادات الضريبية مستوى ما قبل الإبادة الجماعية. فمنذ بداية الألفية، زادت الإيرادات بشكل ساهم في تغطية أكثر من نصف الموازنة (Harelimanam, 2018).

وتتمثل أهم أنواع الضرائب والرسوم في رواندا في: ضريبة المرتبات والأجور والأرباح التجارية pay as you earn (PAYE)، وضريبة القيمة المضافة (أعلى نسبتين من حيث حجم الإيرادات الضريبية)، والرسوم الجمركية، ورسوم التعدين، ورسوم الاستيراد، وصندوق الطرق، وغيرها. وتستخدم حكومة رواندا الضرائب لبناء البنية التحتية، ودعم المشاريع العامة. غير أن معدلات ضريبة PAYE في رواندا كانت تمثل عبئًا كبيرًا على الأفراد الأشد فقرًا، الأمر الذي دفع الحكومة إلى مراجعتها بحيث يساهم أصحاب الدخل الأعلى بنسبة أكبر في تمويل الخدمات العامة، وعمدت إلى إعادة تقييم نظام الضرائب غير المباشرة، والتحول الشامل نحو ضرائب الإنتاج وإصلاحها لتتناسب مع التضخم، ومراجعة ضريبة الإنتاج على الخمور والسجائر، وإلغاء الضرائب غير المباشرة المفروضة على المنتجات الصحية المصنعة محليًّا، لا سيما الحليب المجفف والمياه المعبأة MFEP, (2021).

وزادت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 9% عام 1998 إلى حوالي 13% عام 2017 ثم إلى 17% عام 2021، في حين بلغ المتوسط الإفريقي 15.6% عام 2021. وتمكنت رواندا من ربط عوائد الضرائب بتمويل استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وبلغت حصيلة هيئة الإيرادات الرواندية حوالي 872.3 مليار فرنك من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية (باستثناء تحصيل ضرائب الحكومات المحلية) خلال السنة المالية 2015/2014، وهو ما يمثل نسبة زيادة 12.7% تقريبًا مقارنة بالسنة السابقة. وبلغت الإيرادات الضريبية نحو 986.7 مليار فرنك عام 2016/2015، زيادة عن المستهدف بمعدل قدره 4.3% وفائض قدره 37.5 مليار فرنك رواندي عن الهدف (Harelimanam, 2018)، كما ارتفعت الإيرادات الضريبية لتصل إلى نحو 1500 مليار فرنك عام 2020/2019 (MFEP, 2021). والجدير بالذكر أن نسبة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الأرباح التجارية قد وصلت إلى حوالي 33% و21% خلال الأعوام 2018 و2021 على التوالي، وذلك من حجم الإيرادات الضريبية (MFEP, 2021).

وتهدف استراتيجية MTRS (2022/21 – 2024/23) إلى تحقيق دخل أعلى من المتوسط عام 2035 والوصول إلى الدخل المرتفع عام 2050، ويتطلب تحقيق رؤية 2050 زيادة حجم الإيرادات الضريبية من 15.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 إلى 21.5% بحلول عام 2035، وإلى 34% بحلول عام 2050 (MFEP, 2021).

إزاء ما تقدم، تبين أن هناك خطوات قطعتها رواندا بشأن إصلاح القطاع الضريبي وزيادة الإيرادات من أجل تمويل نفقات التنمية؛ حيث يعتبر تخفيض الفقر أحد أهم أهدافها. وتمكنت هيئة الإيرادات الرواندية من المساهمة بشكل أكبر في الإنفاق العام.

تطور الإنفاق العام واتجاهاته

كانت النفقات العسكرية والأمنية تستحوذ على النسبة الكبرى من الإنفاق العام خلال فترة الصراع (منتصف التسعينيات)؛ فغالبًا ما تميل بعض الأنظمة في إفريقيا –لأسباب مختلفة– إلى تعظَيم فُرصَها في البقاء في السلطة؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأمن؛ مما يؤثر على النفقات المخصصة للبنية التحتية الإنتاجية وتوفير الخدمات الاجتماعية. وكانت رواندا خلال فترة الصراع تنفق أعلى نسبة إنفاق عسكري وأمني في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما جعل الإنفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية في رواندا، لا سيما التعليم والصحة، من أقل البلدان الإفريقية خلال الفترة (1985–1997). وبسبب انخفاض الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، فإن تغطية الاحتياجات الاجتماعية كانت متواضعة، بما فيها الحصول حتى على مياه الشرب (Ndikumana, 2001).

لذا جاء دستور عام 2003 ببعض الإصلاحات، والتي طالت الجانب الزراعي والصحي والتعليمي، حيث عمد إلى المساواة بين الجنسين، والتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي، وأحدث تغييرات كبيرة في السياسات الزراعية والأراضي، والقطاع الصحي، لا سيما تمويل المراكز الصحية والتأمين الصحي الإلزامي عام 2008 (McKay & Verpoorten, 2016).

وعن **الإنفاق العام**، فقد زاد بشكل ملحوظ منذ عام 2015، فبلغ حجم الإنفاق الحكومي نحو 1949.4 مليار فرنك خلال عام 2017/2016، مقارنة بحوالي 1808.8 مليارات فرنك عام 2015/ 2016 بنسبة زيادة 8% تقريبًا (Harelimanam, 2018). ووصل إلى 2089 مليار فرنك عام 2021 بنسبة زيادة قدرها 7% تقريبا (IMF, 2022). وزاد الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث وصل إلى 20.2٪ عام 2020 مقارنة بحوالي 13.26٪ عام 2008. ووصل حجم الإنفاق الجاري من 1.25 مليار دولار عام 2018 مقارنة بنحو 572.4 مليون دولار عام 2011، أي بنسبة زيادة قدرها 118% تقريبًا، ووصل حجم الإنفاق الرأسمالي إلى 940 مليون دولار عام 2018 مقارنة بحوالي 448 مليون دولار عام 2011، أي بنسبة زيادة

قدرها 110% تقريبًا، ويتبين أن نسبة الإنفاق الجاري تتجاوز نسبة الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة (NISR, 2023).

وتَركز اهتمام الحكومة على زيادة الإنفاق على قطاعات بعينها، لا سيما البنية التحتية والصحة والتعليم والزراعة، وذلك منذ مطلع الألفية، وتخفيض الإنفاق على بعض القطاعات، لا سيما الدفاع لتحقيق هدف تخفيض الفقر، حيث يلاحظ زيادة الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة من حجم الإنفاق العام مؤخرًا، وتراجع نصيب الدفاع من إجمالي الإنفاق العام في رواندا خلال الفترة (2001 – 2022) ، وهو ما يوضحه الجدول (1).

الجدول 1

نصيب بعض القطاعات الاقتصادية من الإنفاق العام % (2001–2022)

	2001	2008	2012	2014	2018	2020	2022
الصحة	3.7	8.1	8.4	8	8.9	8.9	9.9
التعليم	15.3	15.6	15.8	13.7	10.8	10.8	12.8
الدفاع	15.2	5.8	4.2	4	4.7	4.4	4.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: UNICEF (2023) – https://**data.worldbank**.org/indicator/

ويوضح الجدول (2) نسبة الإنفاق قطاعيًّا إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001–2022)، حيث يتبين تراجع نسبة الإنفاق العسكري، وزادت نسبة الإنفاق على الصحة، في حين تراجع الإنفاق على التعليم في بعض السنوات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أن عاد إلى الارتفاع مرة أخرى. وقد جاءت رواندا في مرتبة متقدمة عن كينيا وأوغندا وتنزانيا من حيث الإنفاق على القطاع الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2019.

الجدول 2

نسبة الإنفاق على بعض القطاعات إلى الناتج المحلي الإجمالي في رواندا % (2001–2022)

	2001	2008	2012	2014	2018	2020	2022
الصحة	.7	1.8	2.1	2.2	2.3	2.9	4.2
التعليم	4.8	3.5	4.4	4.2	3.1	3.3	4.8
الدفاع	3.4	1.3	1	1.1	1.2	1.5	1.4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: UNICEF (2023) – https://data.worldbank.org/indicator/

https://www.statista.com

دعم القطاع الصحي والتعليمي

تساهم الرعاية الصحية في القضاء على الأسباب المحتملة المؤدية إلى الفقر، فقد يمنع المرض الأفراد من العمل؛ مما يؤثر سلبا على دخولهم ويجعل الكثير منهم داخل دائرة الفقر. وبناءً عليه، زادت النفقات الحكومية في السنوات الأخيرة على القطاع الصحي، وتمثل ذلك في تدريب المتخصصين في الرعاية الصحية في قرى رواندا، البالغ عددها 15 ألف قرية، لتقديم المشورة والرعاية الوقائية، وأدى ذلك إلى مساعدة نحو 80% من المحتاجين لعلاج الملاريا، كما ارتفعت معدلات التطعيم من 30% إلى 90% خلال الفترة من (1994– 2015). كما عملت الحكومة الرواندية على تحسين وصول الناس إلى الرعاية الصحية الأولية، فقبل عام 2020، كانت المسافة إلى أقرب مركز صحي تستغرق نحو 95 دقيقة، وبحلول نهاية عام 2020، تم تقليص الوقت إلى النصف (47 دقيقة)، واستهدفت الحكومة تخفيض الوقت إلى 25 دقيقة عام 2024 (Eccles, 2023).

كما وصلت نسبة المواطنين الذين لديهم تأمين صحي إلى حوالي 97.3% عام 2022 مقارنة بحوالي 68.8% عام 2011، أي بنسبة زيادة 28.5% (NISR, 2023)، وانخفضت نسبة وفيات المواليد الجدد والأطفال حتى أقل من 5 سنوات بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، فقد وصلت إلى 33 و45 من 1000 طفل على الترتيب عام 2020، إلا أن النسبة الأقل من الوفيات كانت في الحضر، مما يبين أن هناك فجوة صحية بين الحضر والريف في رواندا. وانخفض عدد المصابين بمرض الملاريا من 21706 مصابين عام 2018 إلى 2453 مصابا عام 2022 بنسبة انخفاض 89% تقريبا (NISR, 2023).

وعن قطاع التعليم، يلعب الوصول إلى التعليم الجيد دورًا حاسمًا في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فضمان الوصول العادل إلى التعليم وبرامج تنمية المهارات وفرص العمل يعد أمرًا ضروريًّا للحد من الفجوات المجتمعية. وبناءً عليه، ارتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي من 17.8% إلى 23% خلال الفترة (2011 – 2017)، وتضاعف هذا المعدل في التعليم العالي من 1.7% إلى 3% خلال نفس الفترة. كما تحسنت نسبة معرفة القراءة والكتابة من 74.9% إلى 77.8% خلال نفس الفترة، ووصلت نسبة الملتحقين بالتعليم العالي عام 2022 إلى 3% مقارنة بحوالي 1.7% عام 2010 (NISR, 2023).

دعم القطاع الزراعي والاستراتيجيات المطروحة في ظل سياسة رواندا المالية

منذ الاستقلال، استهدفت السياسات الاقتصادية لرواندا القطاع الزراعي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ومكافحة الفقر، وكان أداء القطاع الزراعي ضعيفًا وإنتاجيته منخفضة خلال تلك الفترة. ووفقًا لرؤية 2020، استهدفت رواندا وصول مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 33% ووصول معدل نمو القطاع إلى 6%، ووصول نسبة العاملين في الزراعة إلى 50% عام 2020.

وقد جاء الاهتمام بقطاع الزراعة تحديدًا، من أجل تخفيض الفقر، لعدة أسباب يأتي في مقدمتها أن القطاع الزراعي يضم النسبة الكبرى من العمالة، مقارنة بقطاعي الخدمات والصناعة. فضلًا عن أن القطاع الزراعي

يشكل قاعدة لروابط أمامية قوية في مجال التصنيع من خلال تطوير الصناعات التحويلية ذات القيمة الأعلى. ويعتبر هذا القطاع أحد مصادر العملة الصعبة، حيث تمثل الصادرات الزراعية نحو 37% من إجمالي الصادرات الرواندية، ويأتي 75% من الإنتاج الزراعي من صغار المزارعين، وذلك عام 2022 (www.rdb.rw). وتمثل المساحة الزراعية حوالي 81.3% من إجمالي المساحة الكلية لرواندا عام 2021 (https://www.data.worldbank.org/indicator).

ومن أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وإنتاجية الغابات ومصايد الأسماك، خططت الحكومة لإصلاح سياستها الزراعية، حيث ركزت على الإصلاحات المؤسسية والقانونية لضمان أمن ملكية الأراضي، واستخدام الأصناف عالية الإنتاجية والاستخدام المكثف للمدخلات، خاصة الأسمدة وتوزيعها مجانًا، وضبط تدابير الرقابة البيئية للحفاظ على خصوبة التربة (Food and Agriculture Organization of the United Nations, n.d.).

وحتى يكون هناك نظام زراعي غذائي شامل وفعال يستطيع النفاذ إلى أسواق إقليمية أكبر، اتجهت رواندا إلى تحويل الزراعة إلى نشاط تجاري، بدلًا من نشاط الكفاف، اعتمادا على المحاصيل كثيفة العمالة وعالية القيمة، للتنافس في الأسواق الإقليمية والدولية. كما عمدت رواندا إلى الاستثمار في البنية التحتية، وسعت إلى تبني سياسات مناسبة لإدارة الأراضي والمياه، والتنوع البيولوجي لزيادة سبل العيش، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث (Food and Agriculture Organization of the United Nations, n.d.).

رؤية أومورينج 2020 Vision Umurenge Programme (VUP) –والتي تعمل تحت مظلتها جميع الاستراتيجيات الأخرى– هي برنامج متكامل لتنمية القرى، وكان هدفها خلق فرصة للسكان الأكثر فقرًا من خلال برامج الأشغال العامة، وحزم الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة المقدمة للأسر التي لا تملك أرضًا وغير القادرة على المشاركة في برامج الأشغال العامة (Sennoga, 2012).

وقد بدأت حكومة رواندا استراتيجيات التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وهي: استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر الأولى 2002–2005 Economic Development and Poverty Reduction Strategy (EDPRS1)، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر الثانية 2013–2018 (EDPRS2)، تحت غطاء رؤيتها لعام 2020. وهدفت هذه الاستراتيجيات إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 10% في عام 2018، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1000 دولار، وخفض معدلات الفقر إلى أقل من 30%، والحد من عدم المساواة في الدخل بين الأسر، والاستثمار في التعليم والصحة، وتطوير البنية التحتية، وتحويل رواندا إلى اقتصاد متوسط الدخل، وذلك بحلول عام 2020. ولتحقيق هذه الأهداف، نفذت الحكومة الرواندية العديد من البرامج الطموحة لتحسين وتنويع القطاع الزراعي في البلاد كاستراتيجية رئيسية لمكافحة الفقر. وعلى المدى القصير والمتوسط، ظل القطاع الزراعي داعما رئيسيا لمواصلة الحد من الفقر، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، والحد من البطالة، وزيادة عائدات التصدير (Uwingabire, 2020).

وقدم البنك الدولي برنامجًا للتمويل الاستثماري على ثلاث مراحل، وذلك لتمويل مشروعين: الأول هو مشروع دعم القطاع الريفي من خلال زراعة الأراضي وتربية الماشية Rural Sector Support Project (RSSP)، والثاني هو مشـــروع ري التلال Land Husbandry, Water Harvesting and Hillside Irrigation (LWH)، الذي بدأ عام 2010، وركز على تطوير وإنتاج المحاصيل الغذائية على سفوح التلال. وقد مكن هذا البرامج الحكومة من إحراز تقدم كبير في أهدافها، وأسفر المشروعان عن النتائج التالية:

- تطوير 7500 هكتار من الأهوار، وتطوير ما يقرب من 30500 هكتار من المســتنقعات والتلال بشــكل مستدام.
- ارتفاع متوسط إنتاجية المحاصيل في بعض المناطق بأكثر من 100% خلال المشروع الثاني مقارنة ببداية مشـروع RSSP1، وارتفاع الدخل المسـتمد من المحاصـيل من 73,000 فرنك إلى أكثر من 156,000 فرنك لكل أسرة زراعية.
- اســتفادة أكثر من 43% من النســاء (340,292 مســتفيدة) من مشــروعات برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، واستفادة 49% النساء (264,920 مستفيدة) من مشروع ري التلال LWH.
- وفر كلا المشروعين 17 ألفا و33 ألف فرصة عمل على التوالي.

وترتب على ما سبق زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل ملحوظ خلال عشر سنوات، وتوسيع عملية التسويق التجاري، الأمر الذي ســمح بنمو الصــادرات بشــكل مطرد، وارتفاع دخول المزارعين بنســبة 30% في بعض الحالات (World Bank, 2016).

كما تعاونت رواندا مع المؤسسة الدولية للتنمية عام 2001 لتنفيذ استثمارات زراعية تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن والاكتفاء الغذائي. وقد أدت استثمارات المؤسسة إلى تنمية 30 ألف هكتار من الأراضي؛ الأمر الذي أدى إلى توفير 50 ألف فرصــة عمل. كما زاد الإنتاج الزراعي بأكثر من الضــعف، لا ســيما ارتفاع إنتاج الذرة والبطاطس (Eccles, 2023) . وبحلول عام 2016، كانت محفظة قروض المؤسسة الدولية للتنمية في رواندا تتألف من 12 مشروعًا بإجمالي 881 مليون دولار شملت القطاعات الرئيسية، لا سيما الزراعة وتنمية المهارات وقطاع الحماية الاجتماعية، وبلغت اســتثمارات المؤســســة الدولية للتنمية في برنامج صــندوق الحماية الاجتماعية Rwanda Social Security Board RSSP3 للزراعة نحو 95.9 مليون دولار وفي مشــروع التلال نحو 69 مليون دولار (WB, 2016).

وتعتبر الوكالة الكندية للتنمية الدولية Canadian International Development Agency (CIDA)، والوكــالــة الأمريكيــة للتنميــة الــدوليــة United States Agency for International Development (USAID)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي Japanese International Cooperation Agency (JICA) ومنظمة الأغذية العالمية من أهم شــركاء التنمية، فضــلًا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات *المزارعين* (Eccles, 2023)

وتواصل الحكومة معالجة بعض العوائق الرئيسية أمام زيادة الإنتاجية الزراعية، لا سيما ضعف شبكة الطرق الفرعية، ونقص المعلومات حول إمكانات الاستثمار، وتكاليف الشحن الجوي الباهظة، وتطوير إصدار شهادات الجودة، ونقص مرافق التخزين (World Bank, 2016).

ويوضح الجدول (3) نصيب القطاع الزراعي من حجم الإنفاق الكلي، حيث يتبين أن القطاع الزراعي يستحوذ في بعض الأحيان على نسبة أكبر من الإنفاق العام مقارنة بنصيب القطاع الصحي والتعليمي والدفاع.

الجدول 3

*نصيب القطاع الزراعي من حجم الإنفاق العام خلال الفترة 2010-2015 (%) **

السنة	09/2010	10/2011	11/2012	12/2013	13/2014	14/2015
النسبة	**9**	**9.3**	**11.4**	**8.6**	**8.7**	**10**

المصدر: (MINAGRI, 2024)

*آخر بيان متاح حتى عام 2015/2014.

وهناك العديد من البرامج التي تبنتها رواندا للحد من الفقر، منها:

- **برنامج جيرينكا Girinka Program - بقرة واحدة لكل أسرة**، وبدأ برنامج جيرينكا عام 2006 برعاية رئيس رواندا "بول كاغامي"، وذلك بعد إدراك وجود أعداد كبيرة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وكان الهدف من البرنامج هو معالجة سوء التغذية في المناطق الريفية في رواندا من خلال إعطاء بقرة لكل أسرة. حيث تنتج الأبقار الحليب ويتم بيع الفائض إلى منشآت الألبان المحلية، ويساعد ذلك الأُسر بشكل كبير، فتحصل على دخل من الأبقار، فضلًا عن توفير احتياجاتها من الغذاء، وذلك في ظل الاهتمام بالقطاع الزراعي والحيواني. والجدير بالذكر أن إنتاج الألبان قد ارتفع من 142511 طنا متريا عام 2005 إلى 999976 طنا متريا عام 2022 بنسبة زيادة قدرها 602% ,MINAGRI (2024).
- **برنامج Umuganda**، وتم تدشينه عام 2009، ويعني العمل المجتمعي، ويتضمن هذا العمل بناء منازل للمشردين، وقطع الأعشاب الضارة في الأحياء، والمساعدة في بناء الطرق والجسور والمدارس والمستشفيات وغيرها، فضلًا عن تنظيف الشوارع في المناطق الحضرية.
- **صندوق جوبوكا رواندا** Goboka Rwanda Trust (GRT)، وتم تأسيسه عام 2009، ولعل أفضل مثال على فلسفة GRT هو برنامج التدريب المهني، لا سيما التدريب على مهنتي الخياطة والنجارة، بهدف مساعدة الشباب، والفتيات خاصة، وذلك في جميع أنحاء البلاد. ولا يقوم البرنامج بتعليم المهارات الأساسية للأجيال الحالية فحسب، بل يعمل أيضًا على ضمان قدرة الأجيال القادمة على مواصلة كسب العيش (World Bank, 2016).

وســـاهمت الاســـتراتيجيات والبرامج المنفذة في رواندا في زيادة نصـــيب القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي لتصـــل إلى 25%، بمعدل نمو 5% في المتوســـط خلال الفترة (2010 – 2023)، كما زادت قيمة الصـــادرات الزراعية من نحو 70 مليون دولار عام 1994 لتصـــل إلى نحو 640 مليون دولار عام 2022، أي بمعدل نمو 814% تقريبًا (MINAGRI, 2024).

ويتبين مما ســبق أن رواندا اتخذت العديد من الإجراءات من أجل تخفيض معدل الفقر وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل، فقد زادت من حجم الإنفاق العام على قطاعات بعينها، مع التركيز على القطاع الزراعي بشـــكل كبير – إنتاجًا وتصديرًا وتدريبًا وتمويلًا.

تطور مؤشرات الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في رواندا

هدفت رؤية رواندا 2020 إلى خفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، والنهوض بقطاع الزراعة بشكل مستدام؛ مما يساعد على تحقيق الأمن الغذائي.

تطور مؤشرات الفقر

منذ عام 2000، تمكن مليون شخص في رواندا من تجاوز مستوى الفقر المدقع، نتيجة الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يعد العمود الفقري للاقتصاد الرواندي. وبدأ تقدير الفقر النقدي المطلق في رواندا عام 2001 عندما تم إجراء أول مسح لظروف معيشة الأسرة Integrated Household Living Conditions Survey (EICV1) تبعه مسوحات متعاقبة (EICV2–2006/2005، وEICV3–2011/2010، وEICV4 2013/2014، وEICV5–2016/17). وتوفر المسوحات مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي توضح التغيرات في الظروف المعيشية للأسر.

وأظهرت الأدلة المستمدة من المسوحات تقدمًا ملحوظًا في الظروف المعيشية في رواندا، خاصة منذ بداية الألفية، فنمت جميع القطاعات الإنتاجية بشكل مطرد. وكان هناك اختلاف بين المحللين حول أسباب النجاح الاقتصادي خلال تلك الفترة، حيث أرجعها البعض إلى التدفقات الضخمة من المساعدات، وزيادة مخصصات الصحة والتعليم والزراعة بالموازنة العامة، وارتفاع أسعار السلع العالمية، وتعزيز تنمية القطاع الخاص (Arndt et al., 2016).

وأجرت دراسة McKay & Verpoorten (2016) ثلاثة مسوحات للأحوال المعيشية للأسر 2001/2000 و2006/2005 و2011/2010، وهي مسوحات منزلية تجمع بيانات مفصلة لتقدير استهلاك الأسرة ودخلها في رواندا. واعتمد المسح الأول تعداد عام 1991 كإطار للمعاينة، وتم استكماله بشكل كبير بمسح اجتماعي اقتصادي تم إجراؤه في عام 1997/1996 بسبب التغيرات السكانية الكبيرة، واعتمد المسحان الثاني والثالث على تعداد السكان لعام 2002 كإطار العينة، وتم استخدام خط الفقر المطلق بالعملة المحلية، بقيمة 118000 فرنك رواندي

لكل شخص بالغ، وقد تم تحديد هذا الخط وفقًا لسلة استهلاك الحد الأدنى من الغذاء التي تم تحديدها في عام 2001/2000، كما تم تحديد خط الفقر المدقع بما يعادل 83000 فرنك رواندي.

وانتهت نتائج المسح إلى أن مستوى الفقر قد انخفض بمقدار 2.2% بين عامي 2001/2000 و2006/2005، وهو انخفاض متواضع، إلا أنه حدث انخفاض كبير في مستوى الفقر بمقدار 11.8% بين عامي 2006/2005 و2011/2010، حيث وصل إلى 44.9% عام 2011، ثم إلى 39.1% عام 2014 (NISR, 2015).

وتشير أحدث بيانات المسح لتقدير مؤشر الفقر متعدد الأبعاد Multidimensional Poverty Index (MPI)[1] في رواندا لعام 2020/2019 إلى أن 48.8% من السكان في رواندا (نحو 6.6 ملايين عام 2021) عام 2021 يعانون من الفقر متعدد الأبعاد مقارنة بحوالي 57.4% عام 2016 (UNDP, 2023). ويبين الشكل (1) نسبة السكان التي تعيش على 2.15، و3.65، و6.35 دولار في اليوم لعام 2023.

الشكل 1

نسبة السكان الذين يعيشون على 2.15 -3.65- 6.35 دولار في اليوم (2000-2023)

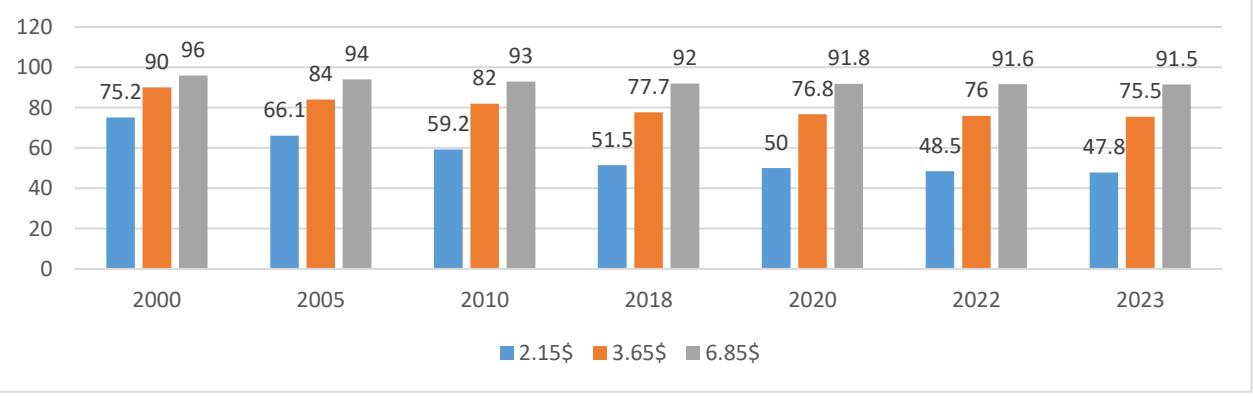

المصدر: https://es.statista.com/outlook/co/socioeconomic-indicators/economic-inequality/rwanda
https://www.data.worldbank.org

فيتبين من الشكل (1) تحسن نسبة السكان التي تعيش على 2.15 او 3.65 دولارات خلال الفترة 2000 – 2023؛ إلا أن نسبة السكان الذين يعيشون على 2.15 دولار في اليوم تصل إلى 47.8% من السكان عام 2023، مما يعني أن نصف السكان تقريبا يعيشون بمتوسط 2.15 دولار في اليوم.

تطور التفاوت في توزيع الدخل

أصبح تزايد عدم المساواة في الدخل تحديًا عالميًّا يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتساعد كفاءة المؤسسات وقدرتها على تنفيذ وإدارة إصلاحات سياسة إعادة توزيع الدخل، وتفعيل دور السياسة المالية في الحد من عدم المساواة في الدخل (Malla & Pathranarakul, 2022).

[1] عرفت الأمم المتحدة الفقر متعدد الأبعاد (MPI) على أنه الحرمان المتعدد على مستوى الأسرة في التعليم والصحة ومستوى المعيشة. وتستخدم البيانات الدقيقة من مسوح الأسر المعيشية، وخلافا لمؤشر التنمية البشرية المعدَّل من عدم المساواة، يجب أن يكون مصدر جميع المؤشرات اللازمة لبناء القياس من المسح نفسه.

ويوضح الشكل 2 تطور معامل جيني[2] في رواندا خلال الفترة (2000-2023)

الشكل 2

تطور معامل جيني في رواندا خلال الفترة (2000 - 2023)

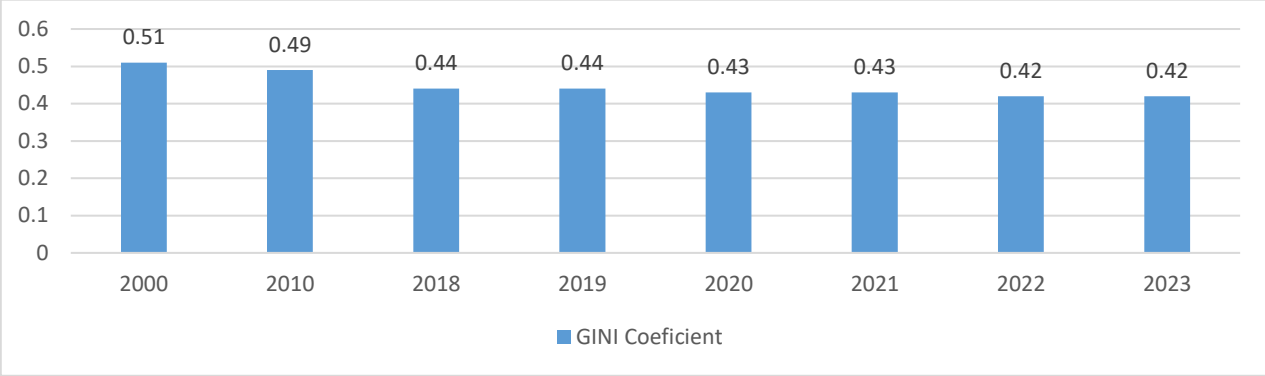

المصدر: https://**es.statista**.com/outlook/co/socioeconomic-indicators/economic-inequality/rwanda

ويتبين من الشكل 2 انخفاض معامل جيني من 0.51 عام 2000 ليصل إلى 0.42 عام 2023، كما انخفضت نسبة أغنى 10% إلى أفقر 10% من 6.36 إلى 6.01 خلال الفترة نفسها (NISR, 2015)، وهذا يدل أن هناك تحسنا طفيفا في توزيع الدخل في رواندا وانخفاضا في عدم المساواة.

ورغم أن الاستهلاك الحقيقي لم يرتفع كثيرًا، فإن فجوة التفاوت انخفضت نتيجة انخفاض الاستهلاك الحقيقي للسكان الذين ينتمون إلى الشريحة الخمسية العليا، وارتفاعه في الشرائح الخمسية الأخرى، وهو ما يشير إلى تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

وانخفض مؤشر فجوة الفقر[3] إلى 11.7% عام 2016 مقارنة بحوالي 24.4% عام 2001 (NISR, 2018). وخلال الفترة 2014-2017، انخفض التفاوت داخل المناطق الحضرية، من 0.533 إلى 0.417 (كلما اقترب من الصفر كان توزيع الدخل أقرب للمساواة)، كما انخفض التفاوت في الريف، من 0.225 إلى 0.198 (NISR, 2018). وتبين من الجدول رقم (3) أن أدنى 20% من السكان يحصلون على 6% من الدخل عام 2016 مقارنة بحوالي 5.2% عام 2000، مما يبين أن هناك فجوة في توزيع الدخل خلال الفترة.

الجدول 3

*حصة الدخل التي يحتفظ بها أدنى 20٪ من السكان خلال الفترة (2000-2016)**

السنة	2000	2005	2010	2013	2016
القيمة	**5.2**	**4.5**	**5.6**	**6**	6

المصدر: https://www.**indexmundi**.com/facts/rwanda/income-distribution

*أخر بيان متاح حتى عام 2016.

[2] معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعًا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسًا رقميًّا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة وضرب هذه المساحة في 2.

[3] يعكس مؤشر فجوة الفقر حجم الفجوة النقدية الإجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر، أي ليصبحوا غير فقراء.

وهناك تباين جغرافي في معدلات الفقر في رواندا، حيث ترتفع نسبة الفقراء في المنطقة الجنوبية عن المنطقة الغربية والمقاطعات الشمالية أو الشرقية، وتختلف العاصمة كيغالي عن باقي المدن، فتوضح مقاييس الفقر أن 1% فقط من سكان المدينة مصنفون على أنهم الفئة "الأفقر"، في حين ينتمي 64% من سكان كيغالي إلى الفئة "الأكثر ثراء"، مقارنة بنحو 11% فقط في المقاطعات الجنوبية أو الشمالية، وذلك حتى عام 2017 (Bird, 2020).

كما كانت هناك بعض المؤشرات التي تعكس تحسن الظروف المعيشية وانخفاض معدلات الفقر، فخلال الفترة (2011–2014)، زادت المؤسسات التجارية في رواندا بنسبة 38.1% في المناطق الريفية مقابل 7.3% في المناطق الحضرية، وساعدت في توفير 34.5% من فرص العمل الجديدة. كما زادت نسبة المنشآت الكبيرة (أكثر من 100 عامل) خلال الفترة (2011 – 2014) بنحو 103%، وزادت نسبة المنشآت الصغيرة (1–3 عاملين) والمتوسطة (4– 30 عاملاً)، والمنشآت التي تضم (31 – 100 عامل) بنحو 24% و28% و19% على التوالي (NISR, 2015).

كما تحسنت ظروف السكن، فوفقا لأحدث التقارير الصادرة عن المعهد القومي للإحصاء برواندا، انخفضت نسبة الأسر التي تمتلك المساكن ذات الأسقف العشبية إلى 0.4% عام 2014 مقارنة بحوالي 2.2% عام 2011، وزادت نسبة الأسقف المصنوعة من الصفائح المعدنية من 66.4% عام 2017 لتصل إلى 74% عام 2022 (NISR, 2023). ووصلت نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء إلى 35.5% عام 2017 ثم إلى 61% عام 2022، كما ارتفعت نسبة الأسر الحاصلة على مياه شرب محسنة من 74.2% عام 2011 ثم إلى 84.8% عام 2014 ثم إلى 87.1% عام 2017 [4](NISR, 2018). وارتفعت ملكية الهواتف المحمولة من 45.2% عام 2011 لتصل إلى 78% عام 2022 (NISR, 2023). واستطاع نحو 87.3% من الروانديين الوصول إلى خدمات الصرف الصحي عام 2017[5] (NISR, 2018).

وارتفع متوسط الاستهلاك الحقيقي بنسبة 2.1% بين عامي 2014 و2017، من 187 ألف فرنك إلى 191 ألف فرنك. وفي الوقت نفسه، كان متوسط الاستهلاك الحقيقي للبلد ككل أقل قليلا في عام 2017 (279 ألف فرنك) عما كان عليه في عام 2014 (282 ألف فرنك)، وأصبح توزيع الاستهلاك الحقيقي أكثر مساواة (NISR, 2018).

[4] أحدث بيان متاح عام 2017.
[5] أحدث بيان متاح عام 2017.

النتائج والتحديات

النتائج

يُنظر إلى رواندا الآن على أنها نموذج للنمو الاقتصادي ودولة مستقرة في إفريقيا، وقد خطت رواندا خطوات ملموسة معتمدة على أداوت السياسة المالية، وزيادة الإنفاق العام وإصلاح القطاع الضريبي، لتمويل عملية التنمية، بالإضافة إلى تبني بعض الاستراتيجيات والمبادرات لتحقيق أهدافها المتعلقة بتخفيض الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وذلك في إطار رؤية 2020. ويمكن إيجاز أهم الأهداف التي تحققت في النقاط التالية:

- زيادة الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، واعتماد الحكومة على الضرائب التصاعدية لدعم خطة الحكومة في خفض معدلات الفقر في البلاد وتمويل زيادة الإنفاق على بعض القطاعات.
- زيادة حجم الإنفاق الحكومي على قطاعات بعينها، مثل الزراعة والتعليم والصحة والبنية التحتية، وبرامج المساعدات والتدريب المهني، كما تراجع الإنفاق على القطاع العسكري بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة.
- تضاعف الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأكثر من 7 مرات منذ عام 2000، ويقترن هذا النمو بتطور القطاع الزراعي وما حققه من نمو ملحوظ، حتى وإن زادت مساهمة قطاع الخدمات في هذا النمو خلال السنوات الأخيرة.
- تطبيق حكومة رواندا لاستراتيجيات التنمية الاقتصادية والحد من الفقر (الأولى والثانية)، التي كانت تهدف إلى زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 10% خلال الفترة (2013 – 2018)، وبالفعل تحقق ذلك، حتى تراجع إلى 8.2% عام 2022. وكانت الحكومة تستهدف أن يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1000 دولار عام 2018، وقد ارتفع من 228 دولار عام 1995 إلى 718 دولارا عام 2014، ووصل إلى 1004 دولارات عام 2022. كما ارتفع متوسط استهلاك البالغين ليصل إلى 191000 فرنك عام 2017 مقارنة بحوالي 90601 فرنك عام 2001، بمعدل نمو نحو 111% تقريبًا.
- اعتمدت الحكومة على القطاع الزراعي في تخفيض الفقر، الأمر الذي دعاها لدعم القطاع إنتاجًا وتدريبًا وتصديرًا وتمويلًا، فتجاوز نصيب القطاع الزراعي من الإنفاق العام نسبة 11% في بعض السنوات، فكان الاستثمار في الزراعة فعالًا من حيث الحد من الفقر. وأوضح تقرير البنك الدولي عن دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي منذ عام 2008 أن رواندا حققت رؤيتها للتحول الهيكلي من زراعة الكفاف إلى اقتصاد متوسط الدخل. ويرجع انخفاض معدل الفقر خلال الفترة 2006 –2011 إلى زيادة مخصصات قطاع الزراعة ومن ثم إنتاجية القطاع، حيث يعمل بالقطاع حوالي نصف القوى العاملة (Eccles, 2023).

ويوضـح الجدول 4 العلاقة بين تطور القيمة المضـافة ومعدل الفقر خلال الفترة (2000–2017)، ويلاحظ من الجدول أن زيادة القيمة المضافة للقطاع الزراعي قابلها انخفاض في معدل الفقر بشكل تدريجي.

الجدول 4

*العلاقة بين تطور القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومعدل الفقر الوطني خلال الفترة (2000 – 2017) **

السنة	2000	2005	2010	2015	2017
القيمة المضافة مليون دولار	**935.6**	**1251**	**1587**	**2046**	**2226**
معدل الفقر%	**59**	**57**	**45**	**39**	**38.2**

المصدر: تم الإعداد بواسطة الباحث بالاعتماد على: (NISR ,2023).

*آخر بيان متاح حتى عام 2017.

- خططت حكومة رواندا إلى تخفيض نسـبة السـكان الذين يعيشـون في فقر مدقع لتصـل إلى 23% بحلول عام 2020، **وقد حدث** أن انخفض إلى أقل من 20%، كما نجحت في تخفيض معدل الفقر الوطني بين EICV2 EICV3 EICV4 من 56.7 – 44.9 – 39.1 على التوالي، إلى أن وصـــل إلى 38.2 (EICV5 عام 2017) بالمقارنة بحوالي 75.2% عام 2000 (حيث هدفت رواندا أن تصـل نسـبة الفقر الوطني إلى 30% خلال الفترة 2018-2020)، وانخفض معـامـل جيني من 52. – 49. – 44. إلى 43% عام 2020 مقارنة بما هو مسـتهدف عام 2020 (35%)، الأمر الذي يعنى أن نسـبة الفقر وعدم المساواة قد انخفضت تدريجيًّا خلال الفترة، إلا أنها لم تصل لأهداف رؤية 2020.
- فيما يتعلق بزيادة الإنفاق على القطاع الصحي كأحد اهتمامات السياسة المالية، فقد كان للتوعية الصحية دور هام في تخفيض الفقر، فقد انخفض عدد أفراد الأسرة وفقًا لآخر مسح عام 2022 ليصل إلى 4 أفراد مقارنة بـ 5 أفراد عام 2006، مما أدى إلى انخفاض نسبة الإعالة، كما حصلت نسبة 97.3% من السكان على تأمين صحي، فضلًا عن بناء مراكز صحية وتدريب المتخصصين في الرعاية الصحية في كل قرية، الأمر الذي ساعد على انخفاض عدد الوفيات بين الأطفال وتخفيض عدد المصابين بمرض الملاريا، والذي يؤثر على إنتاجية الفرد وعلى انتشار الفقر.
- في إطار سياسة الحكومة المالية وبرامجها، حدث تحسن ملحوظ في زيادة نسبة السكان الحاصلين على مياه نظيفة، فوصلت نسبة السكان الحاصلين على مياه آمنة إلى 87.1% عام 2017، كما ارتفعت نسبة السكان الحاصلين على كهرباء لتصل إلى نحو 61% عام 2022 مقارنة بحوالي 35.5% عام 2017.
- بلغ معدل البطالة في رواندا 20.5% عام 2022، مقارنة بمستوى ما قبل أزمة كوفيد–19، البالغ حوالي 15%. كما أن هناك نحو 35% من السكان يعانون من نقص التغذية، بالمقارنة بنسبة 20% في دول جنوب الصحراء الكبرى. وبالرغم من تبني الحومة الرواندية بعض البرامج التي تساعد على تخفيض سوء

التغذية بين الأطفال، لا سيما برنامج جيرنكا، ارتفعت مخاوف انعدام الأمن الغذائي، خاصة بعد أزمة COVID-19، والتعرض العالي للجفاف، حيث أدت زيادات أسعار الأسمدة والنقل إلى تقييد الإمدادات الغذائية (IMF, 2022).

ومما سبق يتضح أن لأدوات السياسة المالية (زيادة الإنفاق على بعض القطاعات) أثر إيجابي على تخفيض الفقر وتخفيض التفاوت في توزيع الدخل في رواندا، حتى وإن كان بشكل متفاوت بين الريف والحضر.

وبالرغم من تحقيق رواندا العديد من أهداف التنمية وفقًا لرؤيتها لعام 2020، فإنها قد واجهت بعض التحديات، والتي تتمثل في:

- بالرغم من أن الاقتصاد الرواندي يعتمد بشكل كبير على الزراعة، فإن هناك خطر التدهور البيئي، والذي يلاحق التربة، ويؤدي إلى تقليص الرقعة الزراعية.
- يلاحظ زيادة نسبة التسرب التعليمي في المرحلة الثانوية وما بعدها مقارنة بالمراحل السابقة، وتنتشر الأمية بين الشباب (15 – 24 سنة)، وهو ما يفسر استحواذ القطاع الزراعي على النسبة الكبرى من القوى العاملة بنحو 47% عام 2022 مقارنة بنسبة من يعملون بالصناعة التي بلغت نحو 17%، كما بلغت نسبة من أنهَوا التعليم الثانوي من العمالة حوالي 17.1% عام 2022. كما يلاحظ تراجع نصيب التعليم من الإنفاق العام خلال بعض السنوات.
- انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (عدا السنوات القليلة الأخيرة)، واعتماد رواندا على استيراد السلع والآلات والأجهزة، ولم تخرج الصادرات عن السلع الزراعية والمواد الخام.
- يعتبر ارتفاع تكاليف الطاقة من التحديات التي واجهت تنوع الاقتصاد ونمو القطاع الخاص، فضلًا عن ارتفاع تكاليف النقل.
- ارتفاع معدل البطالة –خاصة خلال السنوات الأخيرة– ليصل إلى 20.5% عام 2022.
- انتشار الفقر بشكل أكبر في المناطق الريفية، وهو ما يبين الفجوة بين الريف والحضر.

التوصيات

انتهت الدراسة إلى بعض التوصيات المهمة، والتي تتمثل في الآتي:

- ينبغي استخدام السياسة المالية كأداة لتعزيز النمو الذي يخلق فرص العمل، ويضمن التنمية البشرية عن طريق الاهتمام بالقطاع الصناعي؛ مما يساهم في تخفيض نسبة البطالة، ورفع كفاءة العمالة، وتخفيض فاتورة الواردات وزيادة الصادرات؛ الأمر الذي ينعكس على معدلات الفقر وفجوات توزيع الدخل في البلاد.
- نظرًا لصغر مساحة الأرض الزراعية في رواندا، فمن الضروري رفع الإنتاجية الاقتصادية للأراضي الزراعية القائمة، وهذا يعني زيادة الإنتاجية من خلال استمرارها في الاعتماد على التكنولوجيا واستخدام المدخلات التي تزيد من إنتاج المحاصيل الزراعية.

- تحتاج البلدان النامية إلى التجديد المؤسسي لضمان الكفاءة الإدارية وممارسات الحكم الرشيد؛ الأمر الذي يؤدي إلى التصدي للفساد وتسهيل إعادة توزيع الدخل، فضلًا عن أهمية الضريبة التصاعدية في إعادة توزيع الدخل، وهو ما عمدت إليه الحكومة مؤخرًا.
- رفع مستوى التعليم بالبلاد وتوجيهه وفقًا لاحتياجات سوق العمل، وتخفيض نسبة التسرب من التعليم، لا سيما التعليم العالي، وتشجيع الشباب والفتيات على تعلم حرف أو مهن أخرى بخلاف الزراعة، للمساعدة في تخفيض الفقر.
- بالنظر إلى ميزان المدفوعات الرواندي خلال الفترة 2010–2020، يتبين أن هناك عجزا دائما في الميزان التجاري، كما أن صادرات رواندا اقتصرت على البن والشاي وبعض المحاصيل الزراعية والتبغ والحيوانات الحية والزيوت، وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر، حيث تحتاج رواندا إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية (لا سيما النشاط الصناعي)، وهو ما يمثل تحديًا كبيرًا، نتيجة تركز حوالي نصف القوى العاملة (2022) في القطاع الزراعي، وإن ساهم القطاع الخدمي مؤخرًا بنسبة متقدمة في النشاط الاقتصادي.

المراجع

المراجع العربية

عبد الحميد، عبد المطلب. (2005)، *اقتصاديات المالية العامة*. الدار الجامعية.

سليم، سحر وعبده، عبير. (2014). *قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية*. مكتبة الوفاء القانونية.

عتمان، سعيد. (2003). *مقدمة في الاقتصاد العام*. الدار الجامعية.

عناية غازي. (1998). *المالية العامة والتشريع الضريبي*. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

فواز، محمود. (2021). أثر السياسات المالية والنقدية على الحد من الفقر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري (1990 – 2020)، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12*(4)، 79–100.

القريشي، مدحت. (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*. دار الكتب.

النجار، عبد الهادي. (2002). *اقتصاديات النشاط الحكومي*. دار الأصدقاء للطباعة.

نصار، إبراهيم. (2008). *محاضرات في الاقتصاد التطبيقي*. مطبعة البيان.

Romanized Arabic References

Abd al-Hamid, Abd al-Mutalib. (2005). *Iqtidarat al-Maliya al-'Ammah*. Al-Dar al-Jami'iyya.

Suleim, Sahar & Abduh, Abir. (2014). *Qadhaya Mu'asirah fi al-Tanmiya al-Iqtisadiyya*. Maktabat al-Wafa' al-Qanuniyya.

Atman, Said. (2003). *Muqaddimah fi al-Iqtisad al-'Am*. Al-Dar al-Jami'iyya.

Inayah, Ghazi. (1998). *Al-Maliya al-'Ammah wa al-Tashri' al-Daribi*. Dar al-Kutub al-'Ilmiyya lil-Nashr wa al-Tawzi'.

Fawaz, Mahmoud. (2021). A'thir al-Siyasat al-Maliyya wal-Naqdiyya 'ala al-Hadd min al-Faqr: Dirasah Tatbiqiyyah 'ala al-Iqtisad al-Masri (1990-2020). *Al-Majallah al-'Ilmiyya li al-Dirasat al-Tijariyya wal-Bi'iyya*, *12*(4), 79-100.

Al-Quraishi, Midhat. (2007). *Al-Tanmiya al-Iqtisadiyya - Nazariyat wa Siyasat wa Mawdu'at*. Dar al-Kutub.

Al-Najjar, Abd al-Hadi. (2002). *Iqtidarat al-Nashat al-Hukumi*. Dar al-Asdiqa' li al-Tab'a.

Nasr, Ibrahim. (2008). *Muhadharat fi al-Iqtisad al-Tatbiqi*. Matba'at al-Bayan.

English References

Adelowokan, O., Osoba, O., & Ajibowo, S. (2020). Fiscal policy and poverty reduction in some selected Sub-Saharan Africa Countries. *International Journal of Social Sciences (IJSS), 10*(1). 1-10.

African Development Bank Group. (2023). *African statistical yearbook*. African Development Bank Group.

Arndt, Andy McKay, & Finn Tarp (eds). Growth and Poverty in Sub-Saharan Africa (Oxford, 2016; online edn, Oxford Academic. https://academic.oup.com/book/12417/chapter/162899496

Arndt, C., Andy M., & Finn T. (eds). (2016). *Growth and poverty in Sub-Saharan Africa*. online edn, Oxford Academic. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198744795.001.0001

Benneth, O. (2007). Fiscal policy and poverty alleviation: Some policy options for Nigeria. *African Economic Research Consortium Research Paper*, (164). RP_164 (aercafricalibrary.org)

Bizoza, A., & Simons, A. (2019). *Economic growth and poverty reduction in Rwanda. Chronic Poverty Advisory Network*. https://www.**chronicpovertynetwork**.org/resources/2019/1/16/economic-growth-and-poverty-reduction-in-rwanda

Celestin, M., & Paul, H. (2022). Effects of Fiscal policy in economic growth of Rwanda. *Brainae Journal of Business, Sciences and Technology*. 12(2), 1-9. DOI: https://doi.org/10.53236/24

Fuentes, D., Clifton, J., & López, J. (2020). Falling inequality in Latin America: The role of fiscal policy. *Journal of Latin American Studies*, 52(2), 317–341.

Eccles, T. (2023). *Reducing poverty in Rwanda*. The Borgen Project. Reducing poverty in Rwanda - BORGEN (borgenmagazine.com)

Food and Agriculture Organization of the United nations. (n.d.). Rwanda vision 2020. Rwanda Vision 2020. | FAOLEX

Harelimana, JB. (2018). The role of taxation on resilient economy and development of Rwanda. *J Fin Mark. 2*(1):28-39.

IMF Staff. (2014). Fiscal policy and income inequality. *IMF Policy Papers*. http://www.imf.org/external/pp/ppindex.aspx

IMF. (2022). *Rwanda: Sixth review under the policy coordination instrument and monetary policy consultation clause-press release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for Rwanda* (Country Report No. 22/200)**.** IMF.

Kunawotor, M., Bokpin, G., Asuming, P., & Amoateng, K. (2022). The distributional effects of fiscal and monetary policies in Africa. *Journal of Social and Economic Development. 24*. 127–146. https://doi.org/10.1007/s40847-021-00172-y

Malla, H., & Pathranarakul, P. (2022). Fiscal policy and income inequality: The critical role of institutional capacity. *Economies, 10*(5), 115; https://doi.org/10.3390/economies10050115

McKay, A., and Verpoorten, M. (2016). *Growth, poverty reduction, and inequality in Rwanda*. In Channing Arndt, Andy McKay, & Finn Tarp (eds), Growth and Poverty in Sub-Saharan Africa. online edn, Oxford Academic. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780198744795.003.0006

Ministry of Finance and Economic Planning (MFEP). (2021). *Medium term revenue strategy (2021 – 2024)*. Rewanda.

National Institute of Statistics of Rwanda (NISR). (2015). *Rwanda poverty prole report 2013/2014*. Rwanda.

National Institute of Statistics of Rwanda (NISR). (2018). *The fifth integrated household living conditions survey 2016/2017*. Rwanda Poverty Profile Report EICV5, Rwanda.

National Institute of Statistics of Rwanda (NISR). (2023). *Rwanda statistical yearbook*. Rwanda.

Ndikumana, L. (2001). Fiscal policy, conflict, and reconstruction in Burundi and Rwanda. *WIDER Discussion Paper, No. 2001/62. 1-17.* Fiscal policy, conflict, and reconstruction in Burundi and Rwanda (econstor.eu)

Sennoga, E. (2012). New data indicate significant gains in poverty reduction. African Development Bank Group. Rwanda - New Data Indicate Significant Gains in Poverty Reduction (afdb.org)

von Thadden, L. (2003). Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt: Some further monetarist arithmetic. *Bundesbank Series 1, Discussion Paper No. 12/03*. http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2785198

UNDP. (2023). Briefing note for countries on the 2023 multidimensional poverty index (Rwanda). RWA.pdf (undp.org)

UNICEF. (2022). *Fiscal space analysis for social sectors in Rwanda*. United Kingdom. Fiscal Space Analysis for Social Sectors in Rwanda 2022.pdf (unicef.org)

UNICEF. (2022). *Health budget brief- investing in children's health in Rwanda 2022/23*. Health-Budget-Brief-2022-2023.pdf (unicef.org)

Uwingabire, R. (2020). Poverty eradication in Rwanda: Four crucial programs. The Borgen Project. Poverty Eradication in Rwanda: Four Crucial Programs - The Borgen Project

World bank. (2016). Rwanda: Achieving food security, reducing poverty, moving up the value chain. https://www.worldbank.org/en/results/2016/07/12/rwanda-achieving-food-security-reducing-poverty-moving-up-the-value-chain

Electronic Websites

https://**es.statista**.com/outlook/co/socioeconomic-indicators/economic-inequality/rwanda Accessed on 28-4-2024
https://www.**data.worldbank.**org/indicator/ Accessed on 28-4-2024
https://www.statista.com Accessed on 28-4-2024

ملحق

بعض الاختصارات المستخدمة في الدراسة Abbreviations

CIDA	Canadian International Development Agency
EDPRS	Economic Development and Poverty Reduction Strategy
EICV	Integrated Household Living Conditions Survey
GRT	Goboka Rwanda Trust
JICA	Japanese International Cooperation Agency
LWH	Land Husbandry, Water Harvesting and Hillside Irrigation
MFEP	Ministry of Finance and Economic Planning
MINAGRI	Ministry of Agriculture and Animal Resources
MPI	Multidimensional Poverty Index
MTRS	Medium Term Revenue Strategy
NISR	National Institute of Statistics of Rwanda
RRA	Rwanda Revenue Authority
RSSP	Rwanda Social Security Board
USAID	United States Agency for International Development
VUP	Vision 2020 Umurenge Program

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 4 (October 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Role of Fiscal Policy in Reducing Poverty and Equitable Income Distribution in Rwanda Since 1994

Abstract

Following the devastating 1994 ethnic conflicts, Rwanda's economy was severely impacted, leading to widespread poverty. The government recognized the crucial role of fiscal policy in achieving its 2020 vision of reducing poverty and promoting income equality. To achieve this, the government implemented reforms focused on developing key sectors such as agriculture, health, education, and infrastructure while reducing spending on other areas. The tax sector was also reformed to finance development projects. This study explores the impact of fiscal policy on poverty reduction and income distribution in Rwanda since 1994. Despite progress, including increased per capita GDP, reduced poverty rates, and improved health, education, and residential sector indicators, challenges persist, such as rural poverty, high dropout rates from higher education, and an imbalance in trade. The study suggests that Rwanda needs to reassess its industrial sector development to achieve its poverty reduction and income distribution goals.

Keywords: Fiscal policy, poverty, income distribution, Rwanda